آلاف اللبنانيين مجدداً إلى الساحات (ضد الطبقة السياسية وفسادها).. والعفو الدولية تدعو إلى التحقيق في استخدام القوة ضد المحتجين

يستمر المشهد اللبناني بمزيد من الاحتقان والغليان نتيجة سوء الأوضاع المعيشية التي يعاني منها الشعب اللبناني، والمتمثلة بغلاء الأسعار وانقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة، وغيرها من فساد الطبقة السياسية المتحكمة بالبلاد من عقود طويلة، وجاءت أزمة تراكم النفايات لتكون القشة التي قصمت ظهر البعير، فكشفت المستور وفضحت حجم الفساد المستشري في الأوساط السياسية في البلاد، ناهيك عن الصفقات التي تعقد باسم الحفاظ على نظافة البلاد وهي مفقودة تماماً.

وبالأمس توافد آلاف المواطنين إلى وسط بيروت للمشاركة في تجمع حاشد دعا إليه ناشطون في المجتمع المدني ضد الطبقة السياسية بمجملها التي يتهمونها بالفساد وبالعجز عن تأمين أدنى متطلبات الناس الحياتية، في وقت تجري التظاهرة وسط إجراءات أمنية مشددة من القوى الأمنية اللبنانية كما أعلن قائد الجيش في لبنان جان قهوجي حماية الجيش للتحركات الشعبية ولو أنه لن يسمح بالتعديات.

وفي ساحة الشهداء في العاصمة اللبنانية، وقف ناشطون يوزعون على الوافدين أعلاماً لبنانية كتب عليها «طفح الكيل»، في حين ارتدى العديد من المتظاهرين والمنظمين قمصاناً قطنية بيضاء كتب عليها «طلعت ريحتكم» وهو الشعار الأساسي الذي انطلقت منه الحملة منذ نهاية تموز الماضي.

وأفادت وكالة «فرانس برس» أن القادمين إلى وسط العاصمة أتوا من مناطق مختلفة وهم ينتمون إلى طوائف متعددة، وهي ظاهرة نادرة في بلد يعاني من انقسامات سياسية وطائفية حادة. وسار بعضهم في مسيرات راجلة من نقاط عدة في العاصمة.

كما أفادت الوكالة الوطنية للإعلام، أن ساحة الشهداء غصت بآلاف المتظاهرين، من مختلف الأعمار والانتماءات، ولوحظ مشاركة عدد من ذوي الحاجات الخاصة.

ويطالب المتظاهرون أيضاً باستقالة وزير البيئة لفشله في حل مشكلة النفايات، إضافة إلى وقف الفساد وإيجاد فرص العمل وتأمين الكهرباء والماء وإجراء انتخابات نيابية.

وبدأ حراك المجتمع المدني بعد أن غزت النفايات شوارع بيروت ومناطق أخرى في أزمة نتجت عن إقفال مطمر رئيسي للنفايات جنوب العاصمة وعن انتهاء عقد شركة «سوكلين» المكلفة جمع النفايات من دون التوصل إلى إبرام عقد جديد.

ومنذ ذلك الحين يتم جمع النفايات بشكل متقطع وترمى في أماكن عشوائية، مثل مساحة أرض ملاصقة لمرفأ بيروت وتحت الجسور وفي أراض مهجورة، من دون معالجة وفي شروط تفتقر إلى أدنى معايير السلامة الصحية. ولم تتوصل الحكومة إلى حل للأزمة بسبب انقسام السياسيين، وسط تقارير عن تمسك العديد منهم بالحصول على حصص وأرباح من أي عقود مستقبلية.

وتأتي أزمة النفايات لتضاف إلى الأزمة السياسية الناجمة عن شغور في موقع رئاسة الجمهورية منذ أيار ٢٠١٤. وبذريعة الانقسامات والتوترات الأمنية المتقطعة، مدد مجلس النواب ولايته بقرار صدر عنه في تشرين الثاني ٢٠١٤ حتى حزيران ٢٠١٧، في خطوة عارضتها شريحة واسعة من اللبنانيين معتبرة إياها غير قانونية.

وحظر المنظمون رفع أعلام غير العلم اللبناني في التظاهرة. وحمل المتظاهرون لافتات هاجمت المسؤولين واصفة إياهم بـ«الزبالة»، على حين تنوعت المطالب من حل لأزمة النفايات إلى المطالبة بتأمين الكهرباء والماء إلى إسقاط النظام الطائفي وانتخاب رئيس للجمهورية واستقالة المجلس النيابي، وصولاً إلى حل لقانون الإيجارات.

وارتفعت من مكبرات للصوت أغان وأناشيد وطنية، بينها أغنية للفنانة باسكال صقر فيها «صوت الجوع لما الناس يجوعوا، أقوى كتير من صوت المدافع».

في ساحة الشهداء الشهيرة في بيروت (أ.ف.ب)

وتغطي كل قنوات التلفزة على مختلف مرجعياتها السياسية، التحرك، وإن بكثافة متفاوتة.

وفي طرابلس تجمع عدد من أبناء الميناء في شارع بور سعيد بدعوة من «تجمع الحالة الشعبية» تحت عنوان «قرفنا حالنا منكم»، وأطلقوا هتافات تدعو إلى معالجة الأوضاع الحياتية والاقتصادية في المدينة.

وشهد تجمعان شارك فيهما آلاف المواطنين المحتجين في نهاية الأسبوع الماضي أعمال شغب قام بها من أسمتهم وسائل الإعلام «المندسين» والذين أقدموا على تحطيم أعمدة كهرباء وإشارات سير وواجهات محال تجارية، وحرق أشجار وقطع أثاث وآليات لقوى الأمن ومستوعبات بلاستيكية. كما أقدم هؤلاء على رشق عناصر قوى الأمن بالحجارة وعبوات المياه البلاستيكية.

وردت القوى الأمنية بإطلاق الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع وبضرب المشاغبين، ولم يسلم بعض المتظاهرين السلميين. وأصيب نحو مئتي شخص بجروح في المواجهات بين أمنيين ومدنيين.

واتخذت بالأمس تدابير أمنية مشددة تجنبا لتكرار أعمال الشغب، وانتشرت قوى الأمن والجيش في شوارع العاصمة خصوصاً في ساحة الشهداء ومحيطها.

وذكر أسعد ذبيان، أحد منظمي الحملة، أن «هناك ٥٠٠ متطوع بين المتظاهرين ينسقون مع قوى الأمن» للحفاظ على الأمن.

ويشارك عدد كبير من الفنانين اللبنانيين في التحرك. كما تشارك عائلات بكاملها مع الأطفال. وهذه التظاهرة الأكبر في لبنان التي تتم بدعوة من المجتمع المدني لا من طرف سياسي.

إلى ذلك قالت منظمة العفو الدولية أمس: إنه يجب على الحكومة اللبنانية أن تحقق في استخدام أفراد من الأمن القوة المفرطة لتفريق مظاهرات مناهضة للحكومة في بيروت الأسبوع الماضي.

وقالت كبيرة مستشاري شؤون الأزمات بمنظمة العفو الدولية لمى فقيه: «رد مسؤولو الأمن اللبنانيون على المظاهرات التي كانت سلمية إلى حد بعيد في وسط بيروت بإطلاق ذخيرة حية في الهواء وإطلاق الرصاص المطاطي وعبوات الغاز المسيل للدموع ومدافع المياه وفي بعض الأحيان كانوا يلقون الحجارة ويضربون المتظاهرين بالهراوات والبنادق».

وألقى منظمو التظاهرات المسؤولية على «مندسين» مرتبطين بحركات سياسية وتعهد سلام بمحاسبة المسؤولين عما وصفه بالاستخدام المفرط للقوة.

وقالت فقيه: «استخدام العنف من قبل بعض المتظاهرين لا يعفي قوات الأمن من اللوم في استهداف المظاهرات التي كانت سلمية في معظمها». وذكرت المنظمة نقلا عن أرقام من الصليب الأحمر أن ٣٤٣ شخصاً تلقوا العلاج من إصابات وإن ٥٩ آخرين نقلوا للمستشفى بعد الاحتجاجات.

أ ف ب – رويترز – الميادين – وكالات

قولاً واحداً

اللاجئون والدم البارد

مازن بلال

في صور متفرقة ترتسم الأزمة السورية من جديد، وتتوزع خارج إطار المبادرات السياسية والتشكيلات المعارضة، فطرق اللجوء لم تعد مسارات موت بل قضية بحث عن مجتمع يتم تكسيره، فلا الدوافع ولا مسارات الأزمة السورية قادرة على إيجاد قسوة تفوق الرغبة في الانتقال إلى جغرافية جديدة، فما يحدث عملياً لا يضعنا أمام خطوط الهجرة التي ظهرت في بداية القرن العشرين؛ حيث تبدو شواطئ المتوسط مسرحاً لما يمكن أن نسميه «الإفلاس السياسي» الذي يدفع في النهاية لمجازفة الموت وليس اللجوء.

خلال الأيام الماضية نشطت التحركات السياسية في موسكو، وفي الوقت نفسه بقيت القضايا نفسها المترتبة عن اللجوء في موقع الظل، وربما كان القرار الألماني بما يسمى «إلغاء البصمة» حافزاً جديداً لتحريك الخطوط النشطة أساساً باتجاه أوروبا، ورغم أن الحد من التصعيد في الأزمة سياسياً لا يمكن ربطه بشكل مباشر بعمليات اللجوء؛ لكن العلاقة هنا تبدو ضرورية على الأقل لفهم مأساتين أساسيتين:

الأولى تصاعد الإرهاب السريع الذي يعبر عن الفشل السياسي إقليمياً على الأقل في فرض سيناريو منذ بداية الأزمة.

وأما المأساة الثانية فهي العجز الاجتماعي عن تجاوز تبعات ما يحدث، فانحسار أي هامش في الأزمة السورية نحو الصدام العسكري فقط؛ أدى لانهيار النموذج المدني الذي من المفترض أن يدعم الاتجاه نحو الحلول السياسية، وبقدر وجود تفاصيل في مسائل الحل السياسي والتفاوض مع أطراف محلية وإقليمية، فإن قضية اللاجئين أصبحت الخلفية الأساسية لأي تفكير مستقبلي بشأن سيناريو الحل السوري، فهي تحمل أمرين:

الأول هو أن الحلول السياسية ترتسم على معسكرات اللجوء بشكل واضح، فما بين تركيا ولبنان والأردن هناك قضية أساسية لا يمكن تجاهلها في أي سيناريو قادم، وفي الوقت نفسه فإن «التحكم» بما يفوق مليوني سوري موزعين على دول الجوار؛ يشكل حالة ضاغطة على أي تفاوض قادم.

الثاني هي حركة اللجوء نحو أوروبا التي تتجاوز الموضوع الإنساني، فهي تغير من التكوين الديمغرافي لسورية، فاللاجئون نحو دول الجوار هم الأقرب إلى مناطقهم، أما الحركة باتجاه أوروبا فهي تبدل من التركيب السكاني لأنها تقوم على إفراغ لبعض المناطق وذلك على حساب العمليات العسكرية أو انتشار داعش أو غيرها من التشكيلات الإرهابية.

ما تقدمه ظاهرة اللجوء سيتفوق خلال مرحلة قصيرة على سيناريو الحل السوري، لأنه تحرك يمكن أن يطرح عناوين كثيرة ليس أقلها اعتبار الفشل السياسي جسراً لتحالفات دولية جديدة، فالمسألة لا ترتبط بـ«قوارب الموت» بل بانهيار النموذج السوري عموماً الذي يفترض حلولاً سياسية تتوافق مع الجميع، ما يدفع لإيجاد توافقات سطحية لا تخدم الحل النهائي سواء على المستوى الإقليمي أو الداخلي السوري.

في الصورة النهائية لم يعد الحراك الدبلوماسي كافياً لاستيعاب تداعيات متعلقة بالتكوين السكاني السوري، بل لا بد من النظر إلى بنية الحلول التي يفترض أن تتجاوز إرضاء أطراف إقليمية أو داخلية، وتبحث عن التوازن السكاني بالدرجة الأولى، أي بقاء الجغرافية السورية مشغولة بالسوريين لأن التفكير بهذا التوازن سيفرض الحل السياسي وليس العكس.

ناشطون سياسيون بلجيكيون وهولنديون يشيدون بما رأوا في سورية والهلال يؤكد تأييدها أي جهد لمكافحة الإرهاب عبر القنوات الدبلوماسية

الهلال ملتقياً ناشطين سياسيين بلجيكيين وهولنديين (سانا)

وكالات

طالب الأمين القطري المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي هلال الهلال الدول الأوروبية بالتخلي عن ازدواجية المعايير حيال الحرب على سورية، مؤكداً أن القيادة السورية، تؤيد أي جهد دولي خاص بمكافحة الإرهاب بشرط أن يتم عبر القنوات الدبلوماسية وليس من تحت الطاولة، كما تريد بعض الدول الأوروبية، وذلك على حين أكد نائب رئيس مجلس الشعب فهمي حسن أن ما يسمى المعارضة السورية في الخارج لا تمتلك أي قاعدة شعبية في سورية.

مواقف الهلال وحسن جاءت خلال لقائهما بشكل منفصل، وفد نشطاء سياسيين من بلجيكيا وهولندا، أعربوا عن تضامنهم مع سورية.

ويضم الوفد عضو الحزب الاشتراكي الهولندي سونيا فان دي أيدي، ورئيس اللجنة الوطنية للمغتربين السوريين في هولندا مالك ساموئيل، ونائبه جان ميرزا، وممثلي اللجنة في شرق وجنوب هولندا عبود جرجور ولحود مراد، والكاتبين والمحللين السياسيين البلجيكيين ويلي فان دام وبول فاندين بافيري.

ووفقاً لوكالة «سانا» للأنباء، أعرب الهلال عن تقديره لزيارة الناشطين إلى سورية على الرغم من الظروف التي تمر بها البلاد. واعتبر أن زيارتهم هي خير دليل على «تغير الموقف الدولي تجاه ما يحدث في سورية» جراء الحرب الاستعمارية الظالمة، التي تشن عليها منذ خمس سنوات نتيجة مواقفها الوطنية وموقعها الجغرافي وتصديها للسياسات الاستعمارية الأميركية والإسرائيلية في المنطقة.

وطالب الهلال، خلال اللقاء مع الوفد، الدول الأوروبية بالتخلي عن «سياسة كيل المكيالين»، وقال: «يجب على الكثير من الدول الأوروبية أن تتخلى عن سياسة ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين تجاه قضايا المنطقة العربية بشكل عام والحرب على سورية، التي هي شريك حقيقي فيها بشكل خاص» وأن تنتهج سياسات واضحة مبنية على احترام سيادة الدول وحرية قراراتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وأكد أنه ورغم الإرهاب الذي تتعرض له سورية ما زالت مؤسساتها ووزاراتها تقوم بعملها على أكمل وجه بالتوازي مع محاربة الإرهاب في المناطق التي دنسها وهو قرار اتخذته منذ بداية الحرب ولا رجعة فيه، مشيراً إلى أن أبواب الوطن مفتوحة لكل مواطن غرر فيه وأراد أن يعود إليه فهناك العديد من مراسيم العفو الخاصة بذلك التي استفاد منها عشرات الآلاف من المواطنين إلى جانب العمل بالمصالحات الوطنية التي نفذت في العديد من المناطق. ووصف الهلال التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي بأنه «تحالف إعلامي سياسي عديم الفائدة»، لافتاً إلى أنه يجب على دول التحالف إذا كانت جادة في محاربتها للإرهاب أن توقف دعمها له وتتخذ قرارات ملزمة بمكافحته، مبيناً أن القيادة السورية ومنذ الأيام الأولى للحرب على سورية أكدت أنها مع الحوار وفتحت أبوابها لذلك وأنها مع أي طرح أو مبادرة سياسية تحقن الدم السوري بشرط أن تحترم السيادة الوطنية وحرية القرار السياسي والشعب وهي مع أي جهد دولي خاص بمكافحة الإرهاب بشرط أن يتم عبر القنوات الدبلوماسية وليس من تحت الطاولة كما تريد بعض الدول الأوروبية.

بدورهم أكد أعضاء الوفد أن هدف زيارتهم إلى سورية التضامن معها في وجه ما تتعرض له من إرهاب منظم، مشيرين إلى أنهم لمسوا خلال زيارتهم أن الحياة طبيعية والناس يمارسون نشاطهم ويقومون بأعمالهم بشكل اعتيادي على عكس ما تروج بعض القنوات، مبينين أنهم سينقلون ما شاهدوه إلى دولهم وبرلماناتهم ليكشفوا زيف الإعلام وسيقومون مستقبلاً بالعديد من الزيارات بمرافقة شخصيات سياسية ومدنية.

وخلال لقاء الوفد مع نائب رئيس مجلس الشعب، أكد الأخير ضرورة تصدي المجتمع الدولي لجرائم التنظيمات الإرهابية في سورية ولا سيما أن خطرها بات يهدد جميع دول العالم، داعياً إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بمكافحة الإرهاب ومحاسبة داعميه وممولية ورفع الحصار الاقتصادي الجائر عن الشعب السوري.

وأشار حسن إلى أن التنظيمات الإرهابية في سورية عمدت منذ بداية الأزمة إلى تدمير البنى التحتية وخاصة قطاعات الكهرباء والنفط والنقل وسرقة المعامل وتهريبها إلى الخارج في محاولة لضرب الاقتصاد الوطني وتقويض قدرات الدولة السورية، لافتاً إلى أن الإرهابيين المدعومين من دول الرجعية العربية ونظام حزب العدالة والتنمية في تركيا قطعوا المياه والكهرباء عن أهالي مدينة حلب في محاولة للنيل من صمود أبناء المدينة وإجبارهم على الخضوع لمطالبهم. ولفت إلى أن «ما يسمى المعارضة السورية في الخارج لا تمتلك أي قاعدة شعبية في سورية وهي رهينة لأوامر عدد من الدول الإقليمية التي تريد تحقيق مآربها الخاصة في البلاد»، مؤكداً أن سورية مع أي حل سياسي أو مبادرة سياسية تضمن وحدتها وسلامة شعبها وسيادتها الوطنية وقرارها الوطني المستقل.

من جهته أشار رئيس اللجنة الوطنية للمغتربين السوريين في هولندا مالك ساموئيل إلى أن زيارة الوفد تهدف إلى الاطلاع على حقيقة الأحداث في سورية ونقلها بأمانة إلى الرأي العام الأوروبي بعيداً عن التضليل الإعلامي الذي يمارسه عدد من القنوات الغربية، لافتاً إلى أن المغتربين السوريين لن يتوانوا أبداً عن دعم وطنهم الأم سورية والوقوف إلى جانبها في مواجهة الحرب الإرهابية التي تتعرض لها والمساهمة في مرحلة إعادة البناء والإعمار.

حضر اللقاء عضو مكتب مجلس الشعب عبد السلام دهموش. وزار الوفد يوم الجمعة مشفى تشرين العسكري للاطمئنان على صحة جرحى الجيش العربي السوري، حيث عبر أعضاء الوفد عن إعجابهم ببسالة السوريين في تأدية واجبهم الوطني ودعوا دول الغرب إلى وقف دعمها للإرهاب لتعود سورية كما كانت.

النمسا تدعو إلى وقف الحرب على سورية.. وعمان ترفض تقسيمها

دعا المستشار النمساوي فيرنر فايمان إلى وقف الحرب على سورية، مشدداً على ضرورة أن يلعب الاتحاد الأوروبي دوراً أكثر فعالية في ضرب تنظيم داعش الإرهابي.

وقال فايمان في حديث صحفي نشر أمس: «يجب أن يبدأ الأوروبيون بالعمل على المساهمة المباشرة بنشاط أكثر في الدول التي توجد فيها حروب»، وأشار إلى ضرورة وجود تفويض من الأمم المتحدة لمواجهة تنظيم داعش «كي يتمكن الاتحاد الأوروبي من القيام بذلك أيضاً بشكل مباشر»، لافتاً إلى أن النمسا يمكن أن تسهم بدور فعال على الصعيد الإنساني عند وجود مثل هذا التفويض. وفي الربيع الماضي أكد وزير الخارجية النمساوي سيباستيان كورتس على أولوية محاربة الإرهاب، مشدداً ضرورة تنسيق وتعاضد الجهود الدولية لضربه والقضاء عليه.

في غضون ذلك أكد وزير الشؤون السياسية والبرلمانية الأردني خالد الكلالدة ثبات موقف بلاده تجاه الأزمة السورية وضرورة حلها حلاً سياسياً.

وقال الكلالدة أمام مؤتمر بحثي تحت عنوان: (الأردن في بيئة إقليمية متغيرة.. سيناريوهات المرحلة المقبلة)، «موقفنا (حيال سورية) واضح ولم يتغير منذ خمس سنوات وحتى الآن، وهو أننا مع وحدة أراضي سورية وعدم تقسيمها، ونرفض التدخل الأجنبي فيها»، وشدد على «ضرورة احترام حقوق الشعب السوري في حياة كريمة وأن يشارك في صنع المستقبل».

كما أشار إلى أن موقف الأردن «ثابت أيضاً» تجاه ما يجرى في العراق واليمن وليبيا، مؤكداً أن بلاده لم تدعم يوماً قوى داخل دولة ما، بل هي تقف دائماً إلى جانب خيارات الشعوب العربية، ولفت إلى أنه ليس من مصلحة الأردن الوقوف إلى جانب طرف ضد آخر. وأضاف موضحاً: «نحن لا نتدخل في شؤون الدول، كما لا نرضى بأن يتدخل في شؤوننا أحد، وليس لدينا ميليشيات أو أحزاب تعمل ضد أي من الدول العربية». وحول الحرب على الإرهاب، لفت الوزير الأردني إلى أن بلاده «مستهدفة» من التنظيمات الإرهابية وتعمل على مواجهتها في مناطقها لكن من دون التدخل في شؤون الدول الأخرى. وذكّر بأن بلاده «عانت في عام ٢٠٠٥ من الإرهاب» في إشارة إلى تفجير العقبة، لافتاً إلى وجود «تنظيمات محددة» تحاول استهداف الأردن، الذي يكتفي بـ«التعامل معها في مناطقها» لأنه «لا يريد أن تمتد النار إلى داخله، كما أنه لا يتدخل في الدول بأي شكل من الأشكال».

(سانا – أ ش أ)

مسؤول العلاقات العربية في حزب الله الشيخ حسن عز الدين

حزب الله: الجيش السوري والمقاومة يدافعان عن وحدة الأمة وكرامتها

أكدت قيادات سياسية في حزب الله اللبناني أن ما يقوم به الجيش العربي السوري والمقاومة في سورية هو دفاع عن وحدة الأمة وكرامتها ضد مخطط الهيمنة والتسلط والاستعمار الجديد والتجزئة الذي يقوده الاستكبار العالمي، مؤكدين أن المقاومة مستمرة في معركتها في مواجهة الإرهاب التكفيري حتى تحقيق النصر الذي سيتحقق قريباً بفضل المقاومين الذين يحققون الإنجاز تلو الآخر.

وشدد مسؤول العلاقات العربية في حزب الله الشيخ حسن عز الدين الدين، خلال ندوة سياسية في بلدة مشغرة في البقاع الغربي أمس، على أن «بقاء سورية وشعبها ووحدة دولتها يعني أنها تجاوزت كل التحديات واستطاعت أن تهزم المشروع الرامي إلى تفتيتها».

وأشار عز الدين إلى أن أميركا وحلفاءها لم يستطيعوا خلال السنوات الأربع الماضية تحقيق أي إنجاز سوى «محاولة تدمير سورية»، لافتاً في الوقت ذاته إلى «وحدة المعركة والساحات في عملية المواجهة» ضد مخطط الهيمنة.

بدوره أكد عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب اللبناني حسن فضل الله، خلال احتفال تكريمي أقامه حزب الله في بلدة شقرا الجنوبية أمس: أن «معركتنا مع الإرهاب هي معركة حماية لبنان في مواجهة خطر حقيقي يتهدد مصير اللبنانيين، ولبنان اليوم محمي ومستقر وقادر على الاستمرار بفضل معادلة الجيش والشعب والمقاومة».

وأشار فضل الله إلى أن موقف حزب الله من التطورات في لبنان واضح وينطلق من كون أن لبنان قائم على قاعدة الشراكة الوطنية وبالتالي لا يمكن لفريق أو لجهة أياً تكن قوتها أو حجمها السياسي أو العددي أو الدعم الخارجي لها أن «تستفرد أو تتفرد بلبنان».

وأضاف فضل الله «نحن مع التيار الوطني الحر وعلى رأسه العماد ميشال عون الذي لديه مطالب محقة وهو الذي وقف موقفاً وطنياً تاريخياً في تموز عام ٢٠٠٦ وما بعده ونحن على اقتناع بضرورة أن تكون هناك شراكة ونعتبر أنفسنا شركاء معه في الموقف المطالب بالشراكة الوطنية».

وطالب فضل الله الجميع بتحمل مسؤولياتهم ومكافحة الفساد في مواضيع الكهرباء والمياه وأزمة النفايات والفساد المستشري في إدارات ودوائر الدولة، لافتاً إلى أن هذا يتطلب رفع الحمايات السياسية والمذهبية عن المفسدين الذين يدمرون الدولة والمؤسسات والمجتمع ومصالح اللبنانيين.

سانا

جمعية للمغتربين السوريين تطلق مجموعة نشاطات لدعم الوطن

منذ بداية الأزمة في سورية انخرط المغتربون السوريون بمئات النشاطات والمبادرات لدعم وطنهم بدءاً من محاولات إيصال حقيقة ما يجري على أرض الواقع للدول التي يستقرون فيها والوقوف بوجه حملات التضليل الإعلامي، مروراً بحملات الدعم المادي وإرسال المساعدات للمتضررين والمهجرين، وصولاً إلى العودة إلى سورية وتأكيد الصمود وإرادة الحياة فيها والاطلاع على احتياجاتها والعمل على توفيرها. وتجد جمعية «مسيحيو سورية من أجل السلام في فرنسا» نفسها بعد ثلاث سنوات من تأسيسها منخرطة في كل أشكال الدعم هذه انطلاقاً من قناعة أفرادها بضرورة تعزيز الروابط الاجتماعية والوطنية بين المغتربين وأهلهم في الوطن الأم وإيماناً منهم أن سورية بحاجة لكل أبنائه.

وأكدت رئيسة الجمعية رويدة الخوري لوكالة «سانا» للأنباء، أن الجمعية طرحت مشروع إقامة مشفى في مدينة محردة بحماة وحصلت على موافقة وزارة الصحة وقدمت محافظة حماة الأرض التي سيتم بناء المشفى عليها وتبلغ مساحتها ٢٧ دونماً. وتبين الخوري أن المبلغ الذي يحتاجه بناء المشفى يصل إلى ٣ ملايين دولار سيتم التبرع به من الفرنسيين للشعب السوري ويغطي تكاليف البناء والإكساء والمعدات والتجهيزات الطبية كما يتسع المشفى المقرر بناؤه لقرابة ٦٠ سريراً مجهزة لتخديم سكان مدينة محردة. وتهدف الجمعية من خلال مبادرتها حسب الخوري إلى المساهمة في إعادة إعمار سورية ودعم اقتصادها وتوفير فرص عمل لأبنائها، أي إن المشروع له أبعاد صحية واجتماعية مع الإشارة إلى التعاون مع «منتدى البناء والوفاء لسورية» لإنجاز هذا المشروع.

وتكشف الخوري أن وفد الجمعية الذي يزور سورية حالياً سيعرض مشروعاً جديداً على الجمعية يتمثل بإقامة مدرسة في مشتى الحلو للمراحل الدراسية جميعها لاستيعاب الوافدين إلى هذه المنطقة تم طرحه من كنيسة في مشتى الحلو تعهدت بتقديم الأرض للمدرسة والترخيص لها، مبينة أن المنطقة تستوعب وافدين من حمص وحماة وإدلب والقامشلي والحسكة ويبلغ عدد سكانها ٢٠ ألفاً لذلك فإنها بحاجة لمدرسة جديدة مؤهلة لاستيعابهم. وحول نشاطات الجمعية الأخرى تلفت الخوري إلى إقامة محاضرات تتوجه للشعب الفرنسي عن المجتمع السوري ومكوناته وتعايشه مع الواقع وتتناول ما يتعرض له السوريون من إرهاب، في محاولة منها لنقل الصورة الحقيقية عن الواقع السوري إلى الفرنسيين والتأثير فيهم للمساهمة في دعم مشاريعها.

وتختم الخوري حديثها بالقول: «نشعر بمسؤوليتنا تجاه وطننا الأم ونحن صامدون مع الشعب السوري ضد الحرب التي تشن عليه، إعلامياً واقتصادياً ونحاول تخطي العقوبات المفروضة على سورية عبر أنشطتنا في الوقت الذي تقوم فيه الحكومة الفرنسية بإرسال المال والسلاح لدعم الإرهاب».

سانا

مغتربون سوريون في فرنسا (سانا)